مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات

تونس ما بعد السبسي:
تحديات ورهانات المستقبل
الانتخابات الرئاسية

تونس ما بعد السبسي:
تحديات ورهانات المستقبل الانتخابات الرئاسية

د. محمد السبيطلي

تمثل الانتخابات الرئاسية المقبلة في تونس (بتاريخ ١٥ سبتمبر) محطّة سياسية مهمّة للبلاد ولكل الأطراف المساهمة فيها. فهي من حيث كونها حدثاً سياسياً تمثل خطوة جديدة في تكريس المسار الديمقراطي والتعددي. لكن من جهة ثانية تمثل تحدياً حقيقياً للأحزاب ولكل المرشحين. ذلك أنها فرصة لاختبار الأحجام السياسية والامتدادات الشعبية ومدى قبول الرأي العام للمترشحين. كما أن نتائجها ستؤثر لا محالة على الانتخابات التشريعية التي تلحقها بعد ثلاثة أسابيع (٦ أكتوبر)، خصوصاً أن بعض المفاوضات والمشاورات لترتيب التحالفات بين الأحزاب فشلت بسبب تغيير مواعيد الاستحقاقات وتقديم الرئاسية على التشريعية، وهو ما يوحي بأن المعركة الانتخابية ستكون قاسية. ومما ميّز هذه الانتخابات الرئاسية وأعطاها زخماً تنافسياً حاداً إقبال حركة النهضة على ترشيح شخصية من داخلها وليس من خارجها. ومن جهة أخرى كثرة المرشحين (الذين بلغ عددهم ٩٧ مرشحاً) وإن كان السباق سينحصر في قرابة ثلاثين مرشحاً فقط، وهو ما يبيّن مدى انقسام الطبقة السياسية واتجاهاتها، خصوصاً أن المكونات الأساسية لهذه النخب تقدمت مشتتة، وهذا بدوره سيؤدي إلى توزع الأصوات ومن ثم ضعف الحصيلة لكل المترشحين.

وفاة الرئيس وتداعياتها السياسية

توفي الأستاذ محمد الباجي قايد السبسي رئيس الجمهورية التونسية عن عمر يناهز ٩٢ عاماً. صادف تاريخ وفاته – ٢٥ يوليو ٢٠١٩م – يوم إحياء ذكرى إعلان الجمهورية في البلاد التونسية الثاني والستون. وكان ما بين ساعة وفاته والإعلان عن تسلم الرئيس المؤقت محمد الناصر مهام رئاسة الجمهورية أقل من أربع ساعات فقط. إذ اجتمع مكتب البرلمان الذي يتشكل من رؤساء الكتل النيابية وتم تفعيل الفصل ٨٤ من الدستور الذي ينص على أنه في حال إعلان الشغور النهائي لمنصب الرئاسة يتولى مهام الرئاسة وبصورة مؤقتة رئيس البرلمان لمدة ٩٠ يوماً. يتم خلالها انتخاب رئيس جديد. هذا الانتقال السلس للسلطة حدثٌ ملفت للانتباه. إذ أثبتت المؤسسات السياسية في البلاد فعاليتها، والتزامها بالدستور وقدرتها على تأمين استمرار الدولة وعملها المؤسسي. أمر يحسب للنخبة التونسية والطبقة السياسية عموماً، سواء منها التي ظهرت بعد ثورة ٢٠د١١م أو تلك التي تنتمي لعهد ما قبل الربيع العربي والتي نجحت نسبياً في التكيّف مع الأوضاع الجديدة لتأمين الانتقال الديمقراطي، دون القطيعة مع مسار بناء الدولة الوطنية منذ الاستقلال وإعلان الجمهورية في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي.

قضى الرئيس محمد الباجي قايد السبسي ما يقارب الستين عاماً من عمره في خدمة بناء الدولة التونسية الحديثة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. تحمّل مسؤوليات عليا عدّة منذ البداية. ورغم إيمانه بمشروع الدولة الوطنية الذي كان رسم ملامحه الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة، إلا أنه أبدى معارضته للتوجه السلطوي للنظام وعدم الإقبال على تحقيق قدر ما من الديمقراطية داخل الحزب الحاكم. لا يبدو أن الباجي قايد السبسي انغمس في الصراعات المحيطة بالرئيس بورقيبة بخصوص الخلافة. ولعل هذا ما دفعه لمغادرة مهامه سنة ١٩٨٦م، أي قبل سنة واحدة من تنحية بورقيبة من قبل بن علي.

بعد وصول الجنرال زين العابدين بن علي إلى السلطة سنة ١٩٨٧م وعلى إثر الانتخابات النيابية لسنة ١٩٨٩م تولى السبسي رئاسة البرلمان بين ١٩٨٩ و١٩٩١.

على عكس مسيرته وعلاقاته بالرئيس بورقيبة وإعجابه به وقربه منه فكرياً وأيديولوجياً وتعلقه بالبورقيبية في بناء مؤسسات الدولة الوطنية، لم يكن السبسي من المقربين من بن علي، واختار في النهاية الاعتكاف السياسي إلى حدود ٢٠١١م.

على إثر سقوط نظام بن علي سنة ٢٠١١م تمت دعوته من قبل الرئيس المؤقت فؤاد المبزع لرئاسة الحكومة. مهمة سلمها بعد ذلك لحمادي الجبالي أمين عام حركة النهضة التي فازت في انتخابات المجلس التأسيسي. لكنه عاد من جديد وأسس حزب نداء تونس سنة ٢٠١٢م وقاد جبهة الإنقاذ التي تشكلت من مجموعة من الأحزاب التي لا يجمع بينها أي مشروع أو برنامج سوى الإطاحة بالمنظومة التي أفرزتها الثورة وهي حكم الترويكا. احتدم الصراع على السلطة سنة ٢٠١٣م وخاصة بعد الاغتيالات السياسية التي شهدتها البلاد سنة ٢٠١٢ و٢٠١٣م[1]. واتجهت الأطراف نحو خروج حركة النهضة من الحكومة وتسليم السلطة لحكومة كفاءات وطنية تشرف على انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة. انتخابات تمت سنة ٢٠١٤م وكانت نتيجتها في النهاية تحالف حزب الباجي قايد السبسي مع حركة النهضة لقيادة البلاد منذ ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩م. في الأثناء نظمت أيضاً انتخابات بلدية سنة ٢٠١٨م بينت أن الحزب الرئيس (حزب نداء تونس) في البلاد شهد تراجعاً كبيراً لصالح قوائم مستقلة ولصالح حركة النهضة. مع تدنٍّ كبير في نسبة المشاركة، واستمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية، بدأ تفكك حزب نداء تونس وتفريخه لمجموعة

١. انظر قائمة المؤسسين لجبهة الإنقاذ في شهر يوليو ٢٠١٣م. موقع حزب الجبهة الشعبية. بيان تأسيسي جبهة الإنقاذ الوطني في تونس. ٢٦ يوليو ٢٠١٣م.

كبيرة من الأحزاب الصغيرة. وفي هذا السياق بدا أن الطبقة السياسية التي ظهرت بعد ٢٠١١م أصيبت بالجمود والعجز في مواجهة تحديات التنمية. هذا إلى جانب تعدد الشخصيات المتطلعة لوراثة السبسي سياسياً. لذلك يمكن القول إن وفاته أربكت كل الطبقة السياسية المفككة أصلاً. وكان الجميع يستعد لانتخابات تشريعية في شهر أكتوبر تتلوها انتخابات رئاسية في شهر نوفمبر. فالوضع يبدو غامضاً لجميع الأحزاب والشخصيات المرشحة للرئاسية. خصوصاً أن استطلاعات الرأي الأخيرة تبين تراجع الأحزاب التقليدية وبروز شخصيات وتشكيلات سياسية من خارج نظام ٢٠١١ -٢٠١٩م. فمن يمكن أن يكون رئيس تونس بعد السبسي؟

يواجه كل المرشحين للرئاسة تعقيدات المشهد الانتخابي كل بطريقته. لكن جميعهم في وضع صعب.. وخاصة المرشحين الذين يعتقدون أن لهم حظوظاً أكثر من غيرهم. أو الذين يرون أنهم أولى بالرئاسة من بقية المنافسين لسبب أو لآخر. سواء لاختلاف المواقع اليوم، والخبرة في إدارة شؤون الدولة، وطبيعة المشروع الذي يحمله المرشح، والانتماءات الحزبية ومدى اتساع الشعبية، بل الجهوية أيضاً. فالتنافس يأخذ أبعاداً سياسية وأيديولوجية لكنه أحياناً يكون ذا خلفيات مناطقية. إذ تتهم منطقة الساحل أنها احتكرت – منذ نشأة الدولة الوطنية بعد الاستعمار – أهم المناصب العليا في الدولة. واليوم ينحدر من هذه المنطقة العديد من المرشحين. في المقابل ثمة بروز للمرشحين الذين ينحدرون من تونس العاصمة.

على العموم يمكن تقسيم المرشحين للرئاسة إلى قسمين بحسب انتمائهم إلى النخب الثورية أو التي لها امتداد مع المنظومة القديمة. وإن زعم جميعهم أنهم توافقيون وليسوا حزبيين. حتى وإن كان بعضهم قد رشحه حزبه أو دعمته بعض الأحزاب في حال لم يكن له انتماء حزبي. وهنا سوف نعرض لأهم المرشحين.

أولاً: مرشحو نخب الثورة:

ونقصد بهؤلاء السياسيين الذين أفرزتهم الأجواء الثورية التي سادت البلاد في السنوات الأولى بعد ثورة ٢٠١١م. والذين تحملوا مسؤوليات في الدولة بفعل ذلك. وانتموا بصورة أو بأخرى للترويكا التي حكمت ما بين سنة ٢٠١١ و٢٠١٤. خصوصاً أن مرشح مثل المنصف المرزوقي كان أول رئيس منتخب بعد الثورة وشارك في انتخابات ٢٠١٤ ووصل إلى الدورة الثانية في مواجهة الباجي قايد السبسي. وكانت حركة النهضة وراء وصوله للرئاسة سنة ٢٠١١م، ثم دعمته بصورة غير مباشرة سنة ٢٠١٤م. واليوم النهضة تقدم المحامي عبد الفتاح مورو بصفته مرشحها للرئاسية ولأول مرّة.

النهضة: الرئاسية من أجل التشريعية؟

تفاجأت حركة النهضة مثل غيرها من الأحزاب التونسية بالتغييرات في رزنامة الانتخابات على إثر وفاة الرئيس. ذلك أن خطة حركة النهضة – مثل ما كان الأمر سنة ٢٠١٤ – كانت تتمثل في إثبات وجود قوي على الساحة السياسية بتحقيق نتائج جيّدة في التشريعيات ثم بعد ذلك يتم على أساسها التحاور مع مرشح رئاسي من خارجها وله حظوظ في الوصول للدورة الثانية. وليس للحركة اعتراض أن يكون من الحرس القديم. أي من الوجوه التي انتمت للنظام السابق للثورة. إلا أنها تود أن يكون الرئيس الجديد مقدراً بصورة أو بأخرى لأهميتها على مستوى الساحة السياسية والحزبية وألا ينساق وراء مشاريع إقصائية لها يتبناها بعض الجهات الداخلية والخارجية. وهذا

ما تطلق عليه استمرارية تأمين مسار الانتقال الديمقراطي. لذلك لا تود الحركة منح أي طرف كان صكاً أبيض دون ضمانات حول سلوكه تجاهها وتجاه التجربة الديمقراطية الناشئة بعد فوزه في الانتخابات. وبذلك يكون حزب حركة النهضة الطرف السياسي الوازن والمرجّح لكفة هذا أو ذاك بحسب اتفاق مسبق بين الطرفين. ومن ثم حسم النتيجة يكون بيدها لأنها تمتلك الكتلة الناخبة الوحيدة اليوم في تونس الأكثر انسجاماً واستقراراً. وإن حدث لها تراجع كبير في عدد أنصارها ظهر جلياً في الانتخابات البلدية لسنة ٢٠١٨م.

رشحت النهضة عبد الفتاح مورو الشخصية القيادية وأحد أهم المؤسسين للحركة. وهو اليوم رئيس البرلمان بالنيابة. باعتبار أن محمد الناصر الذي كان رئيساً للبرلمان أصبح بعد وفاة الرئيس السبسي رئيساً للدولة بالنيابة. ويعد وجهاً توافقياً داخل الحزب وخارجه. ويمكن القول إنه إصلاحي داخل النهضة، وأكثر قيادييها حداثة وانفتاحاً. رغم هيأته التي توحي بالأصالة أكثر من غيره من الإسلاميين باعتبار التزامه اللباس التونسي التقليدي. وهذا أيضاً عامل مساعد له في السباق الانتخابي. أثارت مسألة اختيار مرشح من داخل الحزب انقساماً حاداً. ذلك أن الاتفاق حول صيغة موحدة بهذا الخصوص لم تكن سهلة. إذ كان نصف مجلس الشورى مع مرشح داخلي. والنصف الآخر كان مع خيار دعم مرشح من خارج الحزب. وكان رئيس الحركة مع هذا الخيار الثاني. ولما استقر الرأي على الخيار الأول اتجهت الأغلبية الساحقة نحو ترشيح مورو.

ففي اجتماع مجلس الشورى ليوم ٤ أغسطس ٢٠١٩م اختلف الأعضاء بين خيارين: أن يكون المرشح للرئاسة من داخل الحركة أو من خارجها. وكانت نتيجة التصويت ٤٤ مقابل ٤٥. وللحسم في الأمر كان لا بد من ٥٠ صوتاً. لكن يبدو أن النهضة كانت تخوض مفاوضات مع كل من يوسف الشاهد من جهة وعبد الكريم الزبيدي من جهة أخرى. هذا إلى جانب سعيها للتأكد من موازين القوى بين الطرفين، أيهما سيكون وازناً أكثر من غيره في الدور الأول وله حظوظ المرور إلى الدور الثاني. وكان ثمة تأكيد على تفاوضها خاصة مع حزب «تحيا تونس» ورئيسه يوسف الشاهد. مع الإشارة إلى أطراف أخرى أطلقت عليها «شخصيات مستقلة محترمة ومعروفة بوطنيتها وبالتزامها بالثورة وبالديمقراطية».

وقد تحدث القيادي عبد الحميد الجلاصي عن تعاقدات مع الشخصية التي يمكن دعمها سواء في الدور الأول أو الثاني من الرئاسيات. «وفقاً لحظوظ المترشحين ووفقاً للتعاقدات الممكنة معها» «وفي إطار رؤية متكاملة لمرحلة ٢٠١٩-٢٠٢٤. لكن يبدو أنه وبتاريخ ٦ أغسطس لم تفضِ المحادثات مع يوسف الشاهد إلى نتيجة مرضية بالنسبة للنهضة. لذلك تم ترشيح عبد الفتاح مورو»[٢].

عوامل عدّة دفعت نحو خيار المرشح الداخلي. من بينها عدم التوصل إلى اتفاق مرض مع مرشح من خارج الحزب. ويبدو أن خيار النهضة كان قد تركز على رئيس الوزراء الحالي يوسف الشاهد. وقد يكون الاتفاق الأولي كان على أساس حصول النهضة على رئاسة البرلمان، مقابل موافقتها على دعم يوسف الشاهد في الرئاسية. وتبقى بعد ذلك مسألة تشكيل حكومة مشتركة بين الحزبين، أو تشريك أطراف أخرى معهما من التي لها حضور جيد في البرلمان. لكن يبدو أن هذه الصفقة لقيت في النهاية بعض العراقيل المترتبة على وفاة الرئيس وتغيير الرزنامة الانتخابية.

يبدو أن النهضة نجحت إلى حد الآن في رأب الصدع الذي حصل في صفوفها أثناء إعدادها لقوائم المرشحين للتشريعيات. وهي تتجه الآن عن طريق مورو إلى محاولة استقطاب أصوات من خارج صفوفها. بعد استعادة جزء من أنصارها والمتعاطفين معها في المحطات الانتخابية السابقة.

٢. جريدة الصباح التونسية ٥ أغسطس ٢٠١٩م. "عبد الحميد الجلاصي للصباح الأسبوعي: أغلبية مجلس الشورى مع ترشيح مورو للرئاسية".

رغم ذلك تقدم للرئاسة عدد مهم من الذين قد يستقطبون المئات وحتى الآلاف من ناخبي النهضة. جزء منهم من الوعاء الثقافي والأيديولوجي والثوري ذاته الذي تستقي منه النهضة. وهذا مثل المهندس حمادي الجبالي المرشح المستقل. والذي كان حتى ٢٠١٢م الأمين العام للحركة. وكان أول رئيس وزراء لحزب النهضة سنة ٢٠١١ و٢٠١٢م. ليس للمهندس حمادي الجبالي حظوظ كبيرة. لكنه سوف يحصل على جزء ولو طفيف من مناصري النهضة. وكان رئيس مجلس شورى النهضة عبد الكريم الهاروني توقع إمكانية انسحاب الجبالي من السباق لصالح مورو. كما يطمع المنصف المرزوقي في انسحاب الجبالي لصالحه. وكان قد أشار لذلك في بعض تصريحاته. إلا أن الجبالي نفى إمكانية انسحابه من السباق لفائدة أي كان.

والذين يتطلعون للاستفادة من خزان النهضة الانتخابي أطراف أخرى مرشحة غير حمادي الجبالي. مثل المرشح المحامي سيف الدين مخلوف الذي يترأس أيضاً القائمة المستقلة للتشريعيات والتي أطلق عليها «ائتلاف الكرامة»، والأستاذ قيس سعيد، والمرشح المستقل حاتم بولبيار الذي استقال مؤخراً من مجلس شورى حركة النهضة... لذلك نرى كثيراً ما تشدد النهضة على أنها لن تسمح بترك أبنائها يساندون مرشحين أو قوائم مستقلة عنها سواء في الرئاسية أو التشريعية[٣].

أبرز المرشحين من النخب الثورية: لعل من بين أبرز المرشحين المنتمين للثورة والذين أعطتهم استطلاعات الرأي نسبة محترمة، يمكن ذكر المحامي والنائب والوزير السابق في حكومة الترويكا **محمد عبّو**. وهو رئيس حزب التيار الديمقراطي. وكان قد استقال من منصب الوزير في حكومة حمادي الجبالي سنة ٢٠١٢م. وكان حينها وزيراً للإصلاح الإداري وينتمي لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية. ولعل سبب استقالته – بحسب ما صرّح به – عدم منحه الصلاحيات الكافية لمحاربة الفساد. ثم أسس حزب التيار الديمقراطي في شهر مايو ٢٠١٣م. وفي الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠١٤م حصل الحزب على أقل من ٢٪ من الأصوات. وهذا منحه ثلاثة مقاعد في البرلمان. كما حصل حزبه على نتائج جيدة بالمقارنة مع غيره من الأحزاب في الانتخابات البلدية لسنة ٢٠١٨م. وصنف في المرتبة الثالثة بعد حركة النهضة وحزب نداء تونس. وكانت النسبة التي حصل عليها من الأصوات ٤,١٩٪. وتجاوز بذلك أحزاباً تاريخية مثل تحالف الجبهة الشعبية اليسارية... تبدو حظوظه في استطلاعات الرأي متوسطة، ولا يكون عادة من بين الأوائل. وكان يحتل مرتبة متوسطة في استطلاعات الرأي قبل ظهور المرشحين الشعبويين مثل نبيل القروي وقيس سعيد عبير موسي. وهو من أبرز المنشقين عن حزب الرئيس المنصف المرزوقي.

الدكتور المنصف المرزوقي: الرئيس السابق بين ٢٠١١ و٢٠١٤م. وهو طبيب ومثقف ومعارض جريء للرئيس زين العابدين بن علي. مؤسس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية. وبعد انتخابات ٢٠١٤ أسس حزب "حراك تونس الإرادة". إلا أن نتائجه في الانتخابات البلدية لسنة ٢٠١٨م كانت ضعيفة جداً (١,٣٣٪). رغم ذلك يأتي في آخر استطلاعات الرأي في المرتبة الثالثة بين المرشحين للرئاسية بنسبة ٧٪ من نوايا التصويت. أي المستوى ذاته لرئيس الوزراء الحالي يوسف الشاهد٤. ويراهن الدكتور المنصف المرزوقي على دعم حزبه له وكذلك حركة "وفاء" القريبة منه. كما يتطلع لاستقطاب أعداد كبيرة من الذين انتخبوه سنة ٢٠١٤م وأوصلوه إلى الدور الثاني في مواجهة الباجي قايد السبسي.

قيس سعيد: أستاذ القانون الدستوري المتقاعد. دخل سباق الانتخابات الرئاسية عن طريق فريق من الشباب المتطوعين. كما يقول إن حملته لن تكون ممولة من المال العام أو من أطراف خاصة. بل بتبرعات مناصريه. في

٣. انظر صحيفة الشروق التونسية. مقالة بعنوان: **"عبد الكريم الهاروني.. لسنا صندوق دعم وعلى كل أبنائنا التصويت لمورو"**. بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٩م.

٤. جريدة المغرب. ١١ يوليو ٢٠١٩م.

آخر استطلاع للرأي جاء في المرتبة الثانية بعد نبيل القروي وبنسبة تصويت تصل إلى ٢٠٪. متقدماً بذلك على كل المنافسين الذين لهم أحزاب وماكينات انتخابية منذ ٢٠١١ أو ٢٠١٤م. وهو من الوجوه التي لا تمتلك مساراً سياسياً لكنه من الشخصيات التي أفرزتها ثورة ٢٠١١م.

مرشحو اليسار: حمه الهمامي أمين عام الجبهة الشعبية وهي تجمع أحزاب وتيارات يسارية (شيوعية وقومية). ولعله أشهر الشخصيات اليسارية في تونس. باعتباره زعيم حزب العمال أهم مكونات تحالف الجبهة الشعبية. كان ترشح لرئاسيات ٢٠١٤م. شعبيته لا تتجاوز اليسار. بل زعامته ضعفت بسبب تواضع أداء الجبهة الشعبية وكثرة النزاعات داخلها. وسيجد نفسه أمام مجموعة مرشحين يساريين آخرين يتنازعون أصوات جمهور اليسار التقليدي. ومن أهم المنافسين له المرشح منجي الرحوي، أبرز قيادي لأقصى اليسار الماركسي المعروف في تونس بالوطني الديمقراطي الموحد (وطد). كان أمينه العام شكري بالعيد الذي اغتيل سنة ٢٠١٣م وكان نائباً بالمجلس التأسيسي ثم البرلمان المنتخب سنة ٢٠١٤م. وكانت الجبهة سنة ٢٠١٤م قد ساندت الباجي قايد السبسي في مواجهة المرزوقي في سياق ما سمي حينها بالتصويت المفيد. وبذلك تكون رفضت مرشحاً يتنمي ليسار المعتدل مقابل دعم مرشح يميني ينتمي للنظام السابق للثورة.

ثانياً: مرشحو الدولة العميقة:

إنهم بصورة أو بأخرى امتداد للنظام القديم وإن تبرؤوا منه جزئياً أو كلياً. ولا سيما أن بعضهم تحمل مسؤوليات سابقة في حكومات ما قبل الثورة. وهم في السياقات الجديدة يستندون مباشرة أو غير مباشرة لأوساط كانت داعمة لنظام ما قبل ٢٠١١م. ويمثلون اليوم بعض مصالحها السياسية والاقتصادية. وهم يعبرون عن المشروع ذاته مع اختلافات دقيقة في بعض جوانبه. وأبرزهم اليوم وزير الدفاع المستقيل.

عبد الكريم الزبيدي: يذهب المتابعون للشأن السياسي والانتخابي التونسي إلى أن للرجل حظوظاً كبيرة. لكنه لم يكن من الذين شملتهم استطلاعات الرأي سابقاً. لذلك لا توجد مؤشرات حول مدى شعبيته بين المتنافسين. ويبدو أن بعض الجهات المتنفذة والتي قد تنتمي للدولة العميقة قبل الثورة دعت بعض منافسيه للانسحاب من السباق الرئاسي لصالحه. وذلك مثل المحامية ورئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى، والمهدي جمعة رئيس حزب البديل التونسي، وسلمى اللومي رئيسة حزب أمل تونس. بل وصل الحد ببعض الأحزاب إلى الدعوة لانسحاب كل المرشحين «الوسطيين والديمقراطيين» لفائدة وزير الدفاع الحالي عبد الكريم الزبيدي[٥]. وذلك اعتقاداً منها أن الزبيدي يمثل "رجل المرحلة"، وأنه "المؤتمن" على إرث الرئيس الراحل. كما انتشرت شائعة على وسائل التواصل الاجتماعي وبعض المنابر الإعلامية تقول إن مهدي جمعة مرشح حزب البديل التونسي انسحب أيضاً لصالح الزبيدي[٦]. وإن قام حزب مهدي جمعة بالنفي القاطع لذلك. وتذهب بعض المصادر الإعلامية إلى

٥. صحيفة الشروق التونسية. **"ياسين إبراهيم يقترح انسحاب كل المرشحين للرئاسة لصالح الزبيدي". ٨ أغسطس ٢٠١٩م. كما ذكرت عبير موسى أن بعض الأحزاب الديمقراطية طلبت منها الانسحاب لصالح الزبيدي لكنها رفضت. انظر صحيفة الشروق. "عبير موسى: طلبوا مني الانسحاب من الرئاسية لفائدة عبد الكريم الزبيدي". ٢٢ أغسطس ٢٠١٩م.**

٦. انظر موقع ميدل إيست أونلاين الذي أورد إمكانية انسحاب الزبيدي لصالح جمعة. مقالة بعنوان: "انسحابات تكتيكية للمترشحين لرئاسة تونس وعين النهضة على التشريعية: **مفاوضات بين جهات وأحزاب لانسحاب بعض المترشحين للرئاسة لتعزيز حظوظ مرشح توافقي لمنع تشتت الأصوات".** بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠١٩م. وإن ورد في وسائل إعلام أخرى العكس تماماً وهو انسحاب جمعة لصالح الزبيدي. انظر موقع (Tunisia Press). مقالة بعنوان: "انسحاب مهدي جمعة لصالح الزبيدي لا أساس له من الصحة". بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠١٩م.

إمكانية انسحاب بعض المرشحين الذين انتموا للعائلة السياسية ذاتها مع اقتراب الموعد. بدأت مسيرته السياسية سنة ١٩٩٩م بصفته كاتب دولة لدى الوزير الأول مكلفاً بالبحث العلمي والتكنولوجيا. ثم وزيراً للصحة سنة ٢٠٠١م. ومن ثم وزيراً للبحث العلمي والتكنولوجيا سنة ٢٠٠٢م. ثم وزيراً للدفاع منذ يناير ٢٠١١م إلى مارس ٢٠١٣م. هكذا إذاً كان الزبيدي شخصية حاضرة في كل الحكومات منذ الثورة دون تركيز الأضواء السياسية عليها. وقد أعلنت جهات عدّة دعم ترشحه للرئاسة. أهمها حزب نداء تونس وحزب آفاق تونس. ورغم ذلك تعتبره حركة النهضة صديقاً لها. وشخصيات وطنية أخرى. كما يبدو أن المركزية العمالية تميل نحو دعمه. إلا أن من أبرز المنافسين له رجل الأعمال نبيل القروي.

نبيل القروي: رجل أعمال مثير للجدل. ليس له سجل سياسي مثل غيره. ولعله برز أثناء تأسيس حزب نداء تونس سنة ٢٠١٢م. ويمتلك نبيل قروي مجموعة شركات من بينها الشركة التي تدير قناة تلفزيونية واسعة الانتشار تدعى « قناة نسمة». وهو يستفيد من الدعاية التي تقوم به هذه القناة الخاصة لصالحه. ولا سيما أنه برز منذ مدّة بمواظبته على الظهور في برنامج يومي مخصص للعمل الخيري الذي تقوم به الجمعية التي يمتلكها وتدعى « خليل تونس». في آخر استطلاع رأي عن السباق الرئاسي يتصدر نبيل القروي القائمة بنسبة ٢٣٪. لكن بعض التقديرات الناتجة عن استطلاعات أخرى غير منشورة وهي الأحدث تمنحه حوالي ١٥٪ من الأصوات. يذهب نبيل القروي إلى القول بنهاية الأحزاب التقليدية. وأن المستقبل سيكون لصالح سياسيين غير مؤدلجين وأهميتهم تكمن في برامجهم الاقتصادية والتنموية أكثر من البرامج السياسية. وفي آخر تصريحات صحفية له أكد أنه مستعد للتحالف مع حركة النهضة في حال فاز في الرئاسية أو حصل على نتائج جيّدة في التشريعيات. وهو ما يوحي بأنه على قناعة أن حزبه وحركة النهضة سيحصلان على أغلبية مريحة في البرلمان المقبل. وقد وجهت لنبيل القروي في المدّة الأخيرة تهم بتبييض الأموال والتهرّب الضريبي. ونتيجة لذلك قام القضاء بتجميد أمواله ومنعه من السفر في مطلع شهر يوليو من السنة الحالية[٧]. وفي النهاية تم توقيفه وحبسه على ذمّة هذه القضايا يوم ٢٣ أغسطس الجاري[٨].

المهندس مهدي جمعة: رئيس حزب البديل التونسي. أسس الحزب في شهر مارس ٢٠١٧م. وكان من بين المؤسسين سياسيون ووزراء سابقون ورجال أعمال وبعض وجوه الدولة العميقة وحقوقيون. سعى إلى استقطاب بعض رجال بن علي. حزب ليبرالي يراد له أن يكون «وسطياً وحداثياً». تم انصهار حزب البديل وحركة تونس أولاً بقيادة رضا بالحاج في شهر سبتمبر ٢٠١٨م. وبالحاج أحد أهم مؤسسي حزب نداء تونس سنة ٢٠١٢م مع الراحل الباجي قايد السبسي. ثم تراجع رضا بالحاج وغادر الحركة وعاد إلى نداء تونس في يوليو ٢٠١٨م. لذلك سوف يستفيد مهدي جمعة من جزء مهم من ماكينة نداء تونس والدولة العميقة أثناء حملته الانتخابية.

وكان قد عيّن المهندس جمعة وزيراً للصناعة في حكومة علي العريض (حكومة الترويكا) في شهر مارس ٢٠١٣م. وهو أول منصب له. وكان ذلك بداية مساره السياسي. ثم تولى منصب رئيس الوزراء في مطلع ٢٠١٤ إلى مطلع ٢٠١٥. وكان ذلك على إثر الحوار الوطني الذي أدى إلى انتخابات تشريعية ورئاسية سابقة لأوانها. وكانت حكومة جمعة تشكيلة توافقية من التكنوقراط. ويرفض مهدي جمعة التوافق على أشخاص مرشحين للرئاسة ويدعو إلى التوافق على البرامج. وذلك رداً على الدعوات الموجهة لما يطلق عليه بالعائلة «الوسطية الحداثية والديمقراطية»[٩].

٧. انظر صحيفة الصباح التونسية بتاريخ ٨ يوليو ٢٠١٩م. "منع نبيل القروي من السفر: مكتبه الإعلامي يوضح للصباح نيوز".

٨. انظر موقع "فرنسا ٢٤" الفرنسي باللغة العربية. يوم ٢٣ أغسطس ٢٠١٩م. **تونس: توقيف المرشح الرئاسي نبيل القروي على خلفية تهم بغسل الأموال والتهرب الضريبي".**

٩. انظر موقع "موزاييك FM". بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠١٩م. "مهدي جمعة: 'التوافقات الهشة لن تصل إلى نتيجة".

وهو ما يعني أن المرشح لا ينوي التنازل لأحد غيره. وكان قد سعى إلى توحيد الصف الحداثي بعد الانتخابات. وقد أشيع في مطلع شهر أغسطس أن المرشح عبد الكريم الزبيدي قد يتنازل لصالح مهدي جمعة. وبما أن مهدي جمعة يعمل على استقطاب الناخب الدستوري، أي أتباع الحزب البورقيبي ثم جزء مهم من أتباع حزب بن علي، فهو يعد أهم منافسي المرشحة عبير موسى رئيسة الحزب الدستوري الحر. وهو ينحدر من مدينة المهدية التي تقع في منطقة الساحل التونسي، شأنه في ذلك شأن المرشح عبد الكريم الزبيدي. وكان أول اجتماع له قد تم في مدينة قصر هلال. المدينة التي شهدت في مارس ١٩٣٤م نشأة الحزب الذي اعتمده الرئيس بورقيبة في نضاله ضد الاستعمار ثم في حكمه للجمهورية التونسية حتى عزله سنة ١٩٨٧م[١٠]. لذلك سوف يجد مهدي جمعة نفسه في منافسة شديدة مع مرشحين اثنين من منطقته نفسها وجميعهم ينتمي إلى العائلة السياسية ذاتها.

عبير موسى: المحامية عبير موسى رئيسة الحزب الدستوري الحر ابتداء من مؤتمر ٢٠١٦م. وكان الحزب قد تأسس سنة ٢٠١٣م من قبل رئيس الوزراء الأسبق حامد القروي تحت مسمى الحركة الدستورية. وكان هذا الحزب قد قدّم مرشحاً للرئاسة سنة ٢٠١٤م - عبد الرحيم الزواري - الذي انسحب من السباق لصالح المرشح الأوفر حظاً حينها الباجي قايد السبسي.. تم تغيير الاسم والهيكلة. وتم اعتماد الهيكلة التي كانت للتجمع الدستوري الديمقراطي المنحل حزب الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي. تقدم عبير موسى نفسها وحزبها بصفتهما الوريث للبورقيبية ولنظام بن علي. وقد سجلت في السنوات الأخيرة نتائج جيّدة في استطلاعات الرأي. وفي آخر سبر آراء تم في شهر يوليو ٢٠١٩م حصلت على ١٢٪ من نوايا التصويت في الرئاسية. وجاءت في المرتبة الثالثة بعد كل من المرشح نبيل القروي والأستاذ قيس سعيد. ويحتل حزبها المرتبة ذاتها (أي الثالثة) في نوايا التصويت في الانتخابات التشريعية. وكانت قد حققت أيضاً نتائج جيدة في الانتخابات البلدية لسنة ٢٠١٨م بالمقارنة مع أحزاب أخرى. إذ احتل الحزب الدستوري الحر المرتبة السابعة. وعلى الرغم من هذه الأهمية المتنامية شهد الحزب في المدّة الأخيرة العديد من الاستقالات على المستوى المركزي والجهوي والمحلي. ويبدو أن صورة الحزب ورئيسته تضررت من الانتقادات الحادة الموجهة لها من قبل رفاقها في الحزب بسبب مركزية القرار والعلاقات الإقليمية والنزعة الإقصائية[١١].

يوسف الشاهد: من أبرز المرشحين للرئاسة رئيس الوزراء الحالي يوسف الشاهد (٤٥ عاماً). كانت بداية مساره السياسي بتقلده لمنصب وزير التنمية المحلية في يناير ٢٠١٦م. ثم عيّن رئيساً للوزراء من قبل الباجي قايد السبسي في أغسطس من السنة نفسها. لم تكن بداياته الحزبية في نداء تونس بل في الحزب الجمهوري الذي كان يترأسه المعارض البارز في عهد بن علي المحامي أحمد نجيب الشابي. مهندس في الاقتصاد الزراعي، عمل يوسف الشاهد خبير سياسات زراعية في عدة منظمات دولية متخصصة. حاصل على دكتوراه في التخصص ذاته من إحدى الجامعات الفرنسية. ابن تونس العاصمة وله قرابة عائلية متينة بدوائر الحكم في العد البورقيبي. ابتداء من نهاية سنة ٢٠١٨م نشب سوء تفاهم بين الرئيس ورئيس الوزراء حول تحوير وزاري قام به يوسف الشاهد دون استشارة الباجي قايد السبسي. ولعل ذلك مثل الجزء الظاهر من التنافس حول خلافة الرئيس. إذ بدأ الشاهد يتطلع إلى ذلك في تحد واضح لابن الرئيس حافظ قايد السبسي الممسك بالحزب. وفي النهاية أصبح رئيس الوزراء مدعوماً

١٠. انظر سيرته الذاتية في مقالة بعنوان: **"المهدي جمعة.." صاحب البديل "ينافس على الرئاسة"**. موقع "التونسيون". بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٩م.

١١. موقع "Business News" عربي. مقالة بعنوان: "مستقيلون من الدستوري الحر: عبير موسى لا تمثلنا". بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٩م. والموقع الإخباري التونسي: "صحيفة تونس ٢٤/٢٤". مقالة بعنوان: "استقالات بالجملة من حزب عبير موسى: الشعبوية تأكل أبناءها". بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٩م.

في البرلمان من قبل كتلة حركة النهضة وجانب مهم من نواب حزب الرئيس المتمردين على حافظ السبسي. خلافات تطورت إلى حد بحث الرئيس عن بديل للشاهد على رأس الحكومة. وهو المسعى الذي فشل فيه السبسي باعتبار رفض بعض الأحزاب تغيير الحكومة[١٢]. وفي النهاية ظهرت كتلة نيابية قوية نسبية داعمة للشاهد ومنفصلة عن كتلة نداء تونس. أطلق عليها "كتلة الائتلاف الوطني". ثم اتجه هذا التيار المساند لرئيس الوزراء نحو تأسيس حزب " تحيا تونس" في شهر مارس ٢٠١٩م. وإن كانت بداياته العملية منذ شهر يناير من السنة نفسها[١٣]. اندمج هذا التشكيل الحزبي الجديد مع حزب المبادرة الذي يرأسه الوزير السابق كمال مرجان. وعين هذا الأخير أميناً عاماً له. في حين عيّن يوسف الشاهد رئيساً للحزب. ثم تم الإعلان رسمياً عن دعم الحزب لترشح يوسف الشاهد للانتخابات الرئاسية بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٩م. وفي آخر استطلاعات الرأي بخصوص الانتخابات الرئاسية يحتل يوسف الشاهد المرتبة الرابعة بنسبة ٧٪ من نوايا التصويت. وكان ترتبه في استطلاعات سابقة أفضل من هذا الأخير. ولعله تضرر كثيراً من ظهور بعض المرشحين من خارج المنظومة السائدة مثل نبيل القروي وقيس سعيد وعبير موسى[١٤].

التشتت والانقسام سمة المرحلة:

الملاحظة البارزة لهذه الاستحقاقات الرئاسية والتشريعية تتمثل في عدم وجود تكتلات حزبية كبيرة ووازنة يمكنها أن تحدد ملامح نتائج الانتخابات واتجاهاتها قبل حدوثها. فسبعة مرشحين للرئاسة ينتمون بصورة مباشرة أو غير مباشرة للعائلة ذاتها التي تجمعت حول الراحل الباجي قايد السبسي بين ٢٠١٢ و٢٠١٤م. وهم على التوالي كل من يوسف الشاهد، ومحسن مرزوق (رئيس حزب مشروع تونس)، وسلمى اللومي (رئيسة حزب أمل تونس ومستشارة رئاسية سابقاً)، والأمين العام المستقيل ناجي جلول، وسعيد العايدي (رئيس حزب بني وطني). وأخيراً وزير الدفاع المستقيل الدكتور عبد الكريم الزبيدي الذي يدعمه ما تبقى من حزب نداء تونس وحزب آفاق تونس...

هذا التشتت للعائلة الواحدة من جهة والمتعددة من جهات أخرى أدت إلى ظهور دعوات من عدّة أطراف لتجميع القوى السياسية المختلفة التي تنتمي بحسب أصحابها للعائلة «الوسطية الحداثية والتقدمية». والتي يقصد بها أساساً الأحزاب والتيارات المناهضة للإسلام السياسي بكل تشكيلاته. فقد أطلقت يوم ١٩ أغسطس مجموعة من السياسيين الذين أطلقوا على أنفسهم « مساريون من أجل تصحيح المسار» دعوة للتوافق بين مجموعة مرشحين وصفوا بالانتماء إلى العائلة الوسطية للحد من تشتت الأصوات بين مرشحيها في الانتخابات الرئاسية. ودعت إلى التوافق حول مرشح أو مرشحين فقط وذلك قبل ٣١ أغسطس، وذلك كي يتوفر لأحدهما حظوظ أوفر للعبور إلى الدور الثاني. وكان الكلام موجهاً أساساً لمجموعة من المرشحين الليبراليين واليساريين الذين وصفوا بالوسط الديمقراطي الحداثي[١٥].

---

١٢. حول هذه الخلافات بين الرئيس ورئيس وزرائه يمكن العودة لجريدة المغرب التونسية. بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩م. مقالة بعنوان: "بعد إعلانه القطيعة مع النهضة ونهاية شرعية الشاهد والانتصار لنجله: ماذا يريد الباجي قائد السبسي ؟".

١٣. انظر موقع قناة "فرنسا ٢٤". مقالة بعنوان: **""تحيا تونس".. حزب جديد بزعامة رئيس الوزراء يوسف الشاهد"**. بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٩م.

١٤. جريدة المغرب التونسية. مقالة بعنوان: "نوايا التصويت في الانتخابات التشريعية والرئاسية جويلية ٢٠١٩". نشر بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٩م.

١٥. صحيفة الشروق التونسية. مقالة **"أطلقتها مجموعة "مساريون من أجل المسار".. مبادرة للحدّ من تشتّت أصوات "العائلة الوسطية""**. بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠١٩م. والمجموعة تتكون من ٣٢ شخصاً. كانوا ينتمون إلى حزب المسار. وجمدوا عضويتهم نتيجة أزمة سياسية مر بها الحزب.

كما دعت المرشحة سلمى اللومي إلى توحد الأحزاب الوسطية والتقدمية بعد الانتخابات. وذلك ليكون لها وزن سياسي. وفي غياب توحدها ستكون الأمور صعبة حسب قولها[١٦].

في السياق ذاته اعتبر محسن مرزوق أن مرشح النهضة ومرشح قلب تونس للرئاسية يمثلان خطراً على الدولة، وهو ما يعني أن المشروع الذي يؤمن به محسن مرزوق ونظراؤه ورفاقه السابقون في نداء تونس وخارجه؛ مهدد.

ويذكر أنه سنة ٢٠١٤م ظهرت التنسيقية من أجل الوحدة الدستورية والتي دعت لجمع الأحزاب والتيارات الدستورية في مواجهة الترويكا الحاكمة. وكانت الدعوة تستخدم المفردات نفسها التي تستخدم اليوم من أجل تجميع ما يطلق عليه بالقوى الحداثية والديمقراطية. وهذه تشمل الدستوريين واليساريين. إلا أن مبررات ٢٠١٤م أدت في النهاية إلى تأسيس جبهة الإنقاذ ورفع شعار «التصويت المفيد» لمواجهة حركة النهضة. وكانت النتيجة وصول حزب نداء تونس ورئيسه للسلطة والتنكر لحلفائه في الجبهة. ثم التوجه نحو التحالف مع حركة النهضة وتقاسم نسبي للسلطة معها في إطار الحكومة. باعتبار أن الرئاسات الثلاث كانت في النهاية من نصيب حزب الرئيس الراحل «نداء تونس».

خاتمة

في غياب استطلاعات دقيقة وموثوقة للرأي، ومع نسب مرتفعة للمترددين من الناخبين والذين لم يحددوا بعد خياراتهم، ومع ازدياد أعداد المسجلين في السجلات الانتخابية، يصعب تقديم تقديرات وتكهنات عمن سيكون الأوفر حظاً في الانتخابات الرئاسية في منتصف شهر سبتمبر. كما أن الحملة الانتخابية لم تبدأ بعد. فموعدها مطلع شهر سبتمبر. وحتى العدد النهائي للمرشحين لن يصرح به قبل ٣١ أغسطس. كما لا يستغرب حدوث بعض المفاجآت على مسار الاستحقاقات. مثل حدوث انسحابات وتكتلات، أو تعطيل الحملة الانتخابية لبعض المرشحين البارزين، مثل ما يمكن أن يكون للمرشح الموقوف نبيل القروي.

١٦. صحيفة الشروق التونسية. مقالة بعنوان: **"سلمى اللومي.. المرحلة المقبلة ستكون صعبة إن لم تتوحّد الأحزاب الوسطية"**. بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠١٩م.